





مجلس شورای ملی  
شماره ۱۳۸۱

# الزهرة الباقية للعلامه المجلسي

اعلى آية مقامه

في الحقيقه والمجاز

شاه القاطن الاصول

مازندران  
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی  
سکونت الزهراء الباقية  
تأليف السيد محمد باقر المجلسي  
مجلد اول

بازرسی شد  
۳۳ - ۳۴

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----

واحد بنامه جدید  
شماره ۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی  
تأسیس ۱۳۰۲

# الزهرة الباقية للعلامه المجلسي

## في الحقيقه والمجاز

من مباحث الالفاظ الاصليه

داخل كتابخانه محمدالدين شيد  
نمره ۲۳۹۲

بازرسی شد  
۳۷-۹۲

بازدید شد  
۱۳۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

اسم کتاب الزهرة الباقية

مؤلف سید محمد باقر مجلسی (مهمانی)

موضوع فقه اصول فقه

تأسیس ۱۳۰۲

شماره دفتر ۱۴۱۴۲

۱۹۳۹

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱



مجلس شورای ملی  
شماره ۱۳۸۱

# الزهرة الباهرة للعلامه المجلسي

اعلى آية مقامه

## في الحقيقه والمجاز

من مباحث الالفاظ الاصويه

داخل كتابخانه محمد الدين شيد  
شماره ۲۳۹۲

بازرسی شد  
۳۰ - ۳۱

بازدید شد ۱۳۸۱	
کتابخانه مجلس شورای ملی	
اسم کتاب	الزهرة الباهرة
مؤلف	سید محمد باقر مجلسی
موضوع	اصول فقه
شماره دفتر	۱۴۱۴۲
توضیحات	۱۳۸۵
تاریخ	۷۸۷

۱۹۳۲  
کتابخانه مجلس شورای ملی



والصلاة

على

[illegible]







للحفظ

فصل اصطلاح التجار  
لا بد من هذا الارتفاع

لا حظ في الوضع وعوضا والثاني استعماله في بعض معانيه لا ذلك بل التحقق في النسبة بين  
 أكثر من معانيه لا يمكن ان يصدق عليه الصيغة التي استعمل فيها وضع لها مصطلح  
 الغالب فيكون ان يكون حقيقة فهمها مع ان في الصورة الثانية تجاوزا فلفظ قيد  
 القيد الاول لا يجدى نفعا والثاني في النقل التعيين وان جعل القيد في غير الموضوع كما  
 في قوله استعماله في المان صار حقيقة في غير المعنى الاول لا يمكن ان هذا اللفظ  
 في هذا المعنى بعد الغلبة مع ان يصدق عليه استعماله في غير الموضوع اذ في مصطلح القيد  
 بجملة والثالث في النقل التعيين وان يخص اللفظ او لا الامر في معناه الموضوع  
 مع احاطة النسبة بينهما وهذا اللفظ عند الخطاط غير النازل ولا استعماله  
 في قوله استعماله في المان لا يوافق العكس صدق عليه استعماله في غير وضع له او في مصطلح  
 الخطاط لو فرض الاستعمال فيما مع تعاد استعمال واحد اذ ان الاستعمال كان الانقضاء  
 فلم يعد وورد دعوى ظهور المشتق في حاله كذا عند اتحاد استعماله وتعد  
 استعماله ان العرب لم يجمعوا بين الصيغة المشتقة والاشتقاق دعوى ظهور الحروف  
 في الصيغة المشتقة الفرق بين الصورة الثانية والثالثة ان اشتراكها في أصل النقل  
 غير واحدة المعنى الاول وتعد معنى الثانية ولما اذا فرق بينهما وان كانا معا  
 عنوانا لمعنى واحد وهذا اكل اللفظ موضوعا عندنا فلفظ المعنى وكان عدم  
 فانه اذا استعمل في المعنى الحقيقي في المان او بالعكس لم يجدى جالا استعماله  
 في هذا حقيقة وفي المعنى الحقيقي صدق المان ولو قيل القيد المذكور وهو صحت استعمال  
 في اللفظ مع تعدد الاستعمال واتحاد زمان الاستعمال كان الانقضاء ظاهرا وبالجملة  
 في هذا الاسم الانقضاء لم يحصل بالاشتراك ولما تارة كان جملة من الاعلام

في النقل البحري

[illegible]



الى ما قبله من انصاره الخدائهم الحقيقة والاولى انما هو ان انتقام كل منهما الاخر  
 في الحقيقة بناء على ان الامور التي تختلف باختلاف اعتبارها تعرف تعاريفها الحقيقية  
 وان لم يصحح بها الايمان والصدق بل ما فعل في هذا القول ان لفظ الفعل مثلا لو استعمل  
 بعد في اللفظ في الحقيقة لخصه لم يصح عليه جملة الحقيقة بل هو موضوع انما هو في الموضوع  
 من حيث كماله وفيه نظر ايضا لان الامر في قوله بان القيد انما هو ان لا يكون بعد مسمى  
 حقيقة القيد بحيثية على لفظ الفعل في المثال المفروض عدم الصدق بالنظر الى امره  
 فقط فقوم كقولنا هذا القول باصطلاح التمام لانهم كثر في ان الصدق على اللفظ  
 في المثال لان استعماله في هذا الموضع لفظا اصطلاحيا في التمام وكيفية ان يكون  
 بذلك الاصطلاح من ان لا يكون الصدق عدمه مطاوعا في قطع النظر عن خصوصية  
 بهذا الاستعمال فوم وكيف لا يصرح ان المقتضيان بهذا اللفظ قبل هذا الاستعمال ومقتضى استعماله  
 من حيث هو موضوع ان يصح عليه استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه  
 حقيقة هذا الاستعمال في الامور التي لا يتناقض في جميع ما تقدم من الموضع المذكور ثم واما قوله  
 بان في الموضوع القصص في اتم مع قول الحقيقة ويصح اصطلاح التمام في اللفظ في الحقيقة في  
 فيه او لم يكن يمكن التمام باننا في كل الكيفيات بحيثية مختلفة فبعضها اللفظان استعمال  
 حقيقة والاولى هو بعض اللفظ استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه  
 في الاول وان استعمال اللفظ في اتم مع قول الحقيقة في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه  
 غير الموضوع لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 عدم استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه  
 وفيه عكسا اما الاول فلو كان صادقا عليه لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في

في الحقيقة بناء على ان الامور التي تختلف باختلاف اعتبارها تعرف تعاريفها الحقيقية  
 وان لم يصحح بها الايمان والصدق بل ما فعل في هذا القول ان لفظ الفعل مثلا لو استعمل  
 بعد في اللفظ في الحقيقة لخصه لم يصح عليه جملة الحقيقة بل هو موضوع انما هو في الموضوع  
 من حيث كماله وفيه نظر ايضا لان الامر في قوله بان القيد انما هو ان لا يكون بعد مسمى  
 حقيقة القيد بحيثية على لفظ الفعل في المثال المفروض عدم الصدق بالنظر الى امره  
 فقط فقوم كقولنا هذا القول باصطلاح التمام لانهم كثر في ان الصدق على اللفظ  
 في المثال لان استعماله في هذا الموضع لفظا اصطلاحيا في التمام وكيفية ان يكون  
 بذلك الاصطلاح من ان لا يكون الصدق عدمه مطاوعا في قطع النظر عن خصوصية  
 بهذا الاستعمال فوم وكيف لا يصرح ان المقتضيان بهذا اللفظ قبل هذا الاستعمال ومقتضى استعماله  
 من حيث هو موضوع ان يصح عليه استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه

للموضوع

الموضوع من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه  
 على القول بان هذا كماله في الاخر في هذا اللفظ في الموضوع في غير اللفظ استعماله في الموضوع  
 الحقيقة في اللفظ في الموضوع على وجه عدم كونه من افراده وهو بالجملة حد للموضوع  
 وان كان معك كذا ليس على طاعة ما على التام في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه  
 اللفظ استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعماله في الموضوع  
 كذا في كماله ما على الثاني فلو كان من عدم صدق احد على ان لا يمتنع عليه استعماله في الموضوع  
 التقدم بل قولنا هذا القول باصطلاح التمام لانهم كثر في ان الصدق على اللفظ  
 الموضوع لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 بعد من الموضوع لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 صدق حقيقة كذا وتقييدية وكذا ما عكس ما الاول فلما عرفنا ان المقصود للاستعمال  
 لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 من الاستعمال لان قولنا لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 ان قيد الحقيقة وان اسلم احد الحقيقة عن الانتقام لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 في قوله في حد الحقيقة وكذا ما عكس ما الاول فلما عرفنا ان المقصود للاستعمال  
 لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 لفظا وتماثل من الاعلان ان الحقيقة لفظ استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 اللفظ استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 بما يعني الموضوع لزم من حيث هو موضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في  
 الاول فلو كان صادقا عليه لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه استعمال اللفظ في

في الحقيقة بناء على ان الامور التي تختلف باختلاف اعتبارها تعرف تعاريفها الحقيقية  
 وان لم يصحح بها الايمان والصدق بل ما فعل في هذا القول ان لفظ الفعل مثلا لو استعمل  
 بعد في اللفظ في الحقيقة لخصه لم يصح عليه جملة الحقيقة بل هو موضوع انما هو في الموضوع  
 من حيث كماله وفيه نظر ايضا لان الامر في قوله بان القيد انما هو ان لا يكون بعد مسمى  
 حقيقة القيد بحيثية على لفظ الفعل في المثال المفروض عدم الصدق بالنظر الى امره  
 فقط فقوم كقولنا هذا القول باصطلاح التمام لانهم كثر في ان الصدق على اللفظ  
 في المثال لان استعماله في هذا الموضع لفظا اصطلاحيا في التمام وكيفية ان يكون  
 بذلك الاصطلاح من ان لا يكون الصدق عدمه مطاوعا في قطع النظر عن خصوصية  
 بهذا الاستعمال فوم وكيف لا يصرح ان المقتضيان بهذا اللفظ قبل هذا الاستعمال ومقتضى استعماله  
 من حيث هو موضوع ان يصح عليه استعماله في الموضوع لزم من حيث هو موضوع ان لا يمتنع عليه



Handwritten text in Devanagari script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in a single column. The script is dense and appears to be a form of Sanskrit or a related language. The text is written on a light-colored, aged paper with some visible texture and slight discoloration. The handwriting is fluid and continuous, with some characters appearing to be ligatures or variations of standard forms. The overall appearance is that of a historical document or a personal note.



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

للفرق والركب منه الحقيقة والحرى كما طبق عليه السند اذ لا اصول دون الحكم  
 والفرق علم انه ليس كعلمه والركب انما لا يتم اخصا انضمام اليهما بالفرق  
 كما يتصف بالركب انما يتصف بالركب انما لا يصح انضمامهما للفرق وهو لا يتحقق  
 يتحقق في المركب انما لا يتحقق بعض الاعمال من اخصا انضمام اليهما  
 للفرق والفرق بهذا الحكم على الحقيقة لا اختيارا فثبت الاجتماع بالركب لان منشأ  
 التوحيدهما تعميم الحكم للغير في حد واحد وهو اوجدهما بالفرق انما لا يتحقق  
 في المركب وان كان نوعا واحدا كما في الاما الاول فلا تنزه لعدم انضمام  
 للفرق كالاعمال والصفات والنوع للجمع والمصغر للنسب بالحقيقة لان التوحيدهم  
 فيما نوع فالنوع تخصيص خارج المركب واما التوحيدهما فلو جاز انما لا يتم  
 انفقوا في الحد على تعميم الجاهز للفرق والحد في المركب كالانتمى على ان  
 اطلاق حكمه فلو لم يثبت الوضع في المركب اطلاقا كان لهذا التعميم جواز الجاهز  
 اللفظي فخر الوضع واما انما فلا تنزه وانتمى الوضع في المركب فقد حقق الواسطة  
 اللفظية للاستعمال بالانتماء الى استعمال الصحيح حقيقة والحد والركب فلهذا  
 قال اللفظية للركب استعماله في الحد لانتفاء عنهم اعتناء انتفاء الوضع في الحد  
 ولا يمانا اما الاول فظنوا ان الحد في الحد نوع وضع واللفظ استعماله في  
 علاقة يثبت به الوضع والفرق انتفاء والفرق انتفاء واللفظ استعماله في  
 الاستعمال الصحيح فصح واما انما فلا وضع في المركب لو كان متيقنا اصله عدم  
 المعنى منها واللفظ فلهذا مثلا ما لا ينزه فلا تنزه على ان دلالة اللفظية  
 ضمنية في اعتناء والحد والركب على تقدير عدم انضمام اليهما بنى منها بالفرق









الوقتان، و

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

[illegible]

١٢٠  
 في هذا الموضع  
 من كتابنا  
 في تاريخ  
 العرب  
 في القرن  
 الثاني  
 من الهجرة  
 في سنة  
 ثمانين  
 من الهجرة  
 في شهر  
 ربيع  
 الثاني  
 في يوم  
 الاثنين  
 في سنة  
 ثمانين  
 من الهجرة  
 في شهر  
 ربيع  
 الثاني  
 في يوم  
 الاثنين  
 في سنة  
 ثمانين  
 من الهجرة



















[illegible][illegible]

۳۰











































الاصول في فقهنا على مقتضى علمه  
والله اعلم بالصواب

الحمد لله

[illegible]



والفقر بين حال المحرو والكلية و  
الحريته والظفر والظفر والظفر

[illegible]

جگر کما تنفسه اذ هو في الجوارح  
 الظرف في الظفر وفي العروق والاعانة  
 بل في كل علة من علة الجوارح والاعانة  
 في التشكيل في الحيط والاطلاق  
 ذلك على ما في كتاب التفسير  
 اوله منه

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]

22





































الذي لها الحقيقة او العلم الحق الحقيقي للقطعة او العلم الذي هو كمالها  
 قوه فانها اذ علم بعد النظر والاعمال وان حتى حلولها يكون الاعمال الفعالة  
 حادثة لكل اجلها من جميع اشياءها في الشيء او الاعمال فبغير هذه السبل  
 نفى فذلك القطع عن هذا الموضع من غير ان حتى من في الشيء او الاعمال  
 قبل لا يمكن التشكيك في الاشياء حقيقة الاشياء كالاخر في الاشياء  
 انهم لا يوضح في العلم المستعمل في الاشياء بعد فهم الاشياء في العلم المستعمل في الاشياء  
 لا دخل في الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء فذلك الاشياء بل في كل الاشياء  
 تحقق الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
 يكون الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
 وقد يكون الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
 مما اذا كان الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
 وهذا ما بالنسبة اليهم فلو كان الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء  
 لا يمكن ان يستعمل الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
 المعنى الحقيقي الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
 وقد علمت الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
 بل يكون حتى الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
 لم لا في الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء  
الاشياء في الاشياء بل في كل الاشياء بل في كل الاشياء































[illegible][illegible][illegible][illegible]

قد كان عدم الأفراد على  
الجماد



















































وغيره من بعض ما لا ينفك عن الشرائع ولما اشرنا في حكمه فكم هو الذي يكون الفقه على  
بابها الاولين كالحال في ان يكون اللفظ جاريا فيها او يستعمل في بعضها او في  
اولها والاولى من ذلك ان يكون مراد بلفظها في الشرائع حكمها لا هو من انحاء  
بابها العينية بل انما هو استعمالها في جهة واحدة ان قيل ان اللفظ في النفاذ والاعمال  
الخاصة في بابها من ان يكون اللفظ في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
او يكون لاحد العينية في جهة واحدة فيكون معنى مجازيا فان اللفظ في جهة واحدة  
العينية في جهة واحدة او يكون معارضة بانه ان اللفظ في جهة واحدة  
او يكون في جهة واحدة اللفظ في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
حتى ان بعضا من اهل العلم من استعمال اللفظ في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
كالاشارة الى العلم في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
اللفظ في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
اللفظ في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
فقد اوضح من جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
وان كانت معارضة باصالة اللفظ في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
فالمعنى في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
بأنه لا ينفك عن الشرائع في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
من جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
الصفحة مخصصة وفي جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة  
يرجع اللفظ في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة او يكون في جهة واحدة

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page's content.

الحمد لله

24.

أما الله

فیض الرحمن

[illegible][illegible]

الاول

الحمد لله















[illegible][illegible]

الاعتناء بدينهم

[illegible]

فذلك الحال وان كان الاشتراك لو كان متافوا بالدرجة من اجماعهم انتمال القول على  
اوصدهم كونه بامر يوافق الفلاس في تحقيقه <sup>منه</sup> ولو اطلاق الاصطلاح على ان لا يثبت  
للقائم من المذاهب في كل واحد من هذه الماهيات لا يلاحظ واما ما ذهب اليه  
من ذكرنا ان اهل المذاهب الثلاثة امكن تحقيقها فيما يقبل الزيادة والنقصان والشدّة واللين  
والعلمانية الحقيقية فكانت غلبة في نظر الواصف على الموصوف فكانت الازالة <sup>ايها</sup> للثلاثة  
العلمانية على ما خلا يتحقق في ذلك كما لا يخفى فاعلم المذاهب في هذا القول ان القول  
على وجهه المستقل فيه فيما عرفت هو معنى شخص فلا يتبعها والاعمال بل كونها للفظ <sup>مبهم</sup>  
مستوفى ومجازا فان تحققت المذاهب الثلاثة تحققت على التقديرين والافاضة وكذا تحققت  
المازفة من العلمانية لا يثبت بان الجملة على الاشتراك فيها لا يتحقق فيه بل قلنا  
حقيقة المسحوق فيها عرفت ان كانت كلمة كل انتفاء والتفاوت بين القولين وال  
غير علم لا دخل في تقديره بل في التوفيق لما كان الصحيح في الاستعمال في الحقيقة بالذات <sup>التي</sup> لا  
يتصور فيه من الزيادة والنقصان واما على تقديره من الاشتراك لما كان المتيقن فيه  
لوقوعه فلا دخل في تقديره فانصح الجمال باعادة التوفيق لمجال القولين في المقابلة <sup>بما</sup>  
ان الظاهر ان قولهم ان المذاهب الثلاثة تحققوا على المذاهب في الحقيقة هو ان كل واحد من <sup>التي</sup>  
في ذلك ان بناءه من التخصيص في المذاهب الثلاثة في الحقيقة هو ان كل واحد من <sup>التي</sup>  
من المذاهب الثلاثة هو من الاول الذي له في التخصيص على القولين بل لا بد من تحقق <sup>التي</sup>  
كل واحد من القولين في المذاهب الثلاثة من الجملة وغيره ومنه في المذاهب الثلاثة  
انما لا بد من كون معنى المذاهب الثلاثة من بناء التخصيص في المذاهب الثلاثة من <sup>التي</sup>  
الاول لا يتبعه بل في الحقيقة والاصح ان يكون هذا القولين في الحقيقة

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.







الحجازي

[illegible]

الجارو للجان  
مفاسد لا توفى

[illegible]

92

في تحقيق الشريعة  
وإتباعها في كل وقت  
والمكان



















باب التوفيق الى رسله

[illegible]

لا يالهي الكون لا يبغي الغنى به بالنسبة  
الى الآخر مما عرف من العاقلين

[illegible]

102

[illegible]

*[Faint handwritten notes at the bottom of the page]*

لا حقيقة للشيء على ما هو فيه ولا حقيقة  
 شيء من الصفات الحقيقية لا العاقل  
 والغير والعقل لا شيء من الصفات  
 الحقيقية وقد عرفنا ان شيئاً لا يكون  
 ما هو عليه في نفسه بل ما هو عليه  
 في حال

[illegible]

والتواضع واللين واللين واللين







هذا الامر في الاستحالة لا يستلزم ضرورة فاعلم ان يتكلم في جميع تلك الامور  
استنادا الى ما في المحقق في المقام اورد فيقول الاول ان تلك الاستحالة لا تكون في جميع  
مستند الى انه قد يكون بالتعيين او قد لا يكون فذلك بالوجه الاول اما بالثاني فانه  
ذلك ولو قيل بانها مستند الى ان في جميعها الشرع والظاهر الاول ان الشرع  
بالتعيين بهذا الاستحالة في جميعه لان الخوف العين على ما في ذلك المقدم وهو ان  
اذا لم يكن في جميعه بالتعيين والاستحالة وكذا في الاستحالة في جميعه كما ان يكون الجزئي  
لواضع بالوجه العين على ما صدق في الكثرة والشرع في ذلك ان يكون في ذلك  
المسئل الغلط في بعضه من حيثها من مناهج واذا في بعضه على  
الشرع في السجل الاول ان الاستحالة لا يكون في جميعه بل في بعضه فقط في العين والاول  
لكون الامر في ذلك في الاستحالة في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه  
من التقدير ان الحكم ايراد في الاستحالة لا اصل الاستحالة في جميعه تلك الامور في جميعه  
فذلك من الكثرة في قولنا على ان يمكن ان يكون بعد ذلك ان يكون في جميعه استعمال الغلط  
للعين في بعضه والوجه على ذلك في جميعه فذلك من تحقيق العين والاستحالة في جميعه استعماله  
بل كقولنا في ذلك يكون في جميعه استعماله لا يلزم ان يكون في جميعه تحقيقه في جميعه  
شرع في موضوع ان السجل الاول ولا في جميعه بل في بعضه كان في جميعه استعماله في جميعه  
لا استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه  
بالاستحالة في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه  
في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه  
اورد في المقام بان يكون في بعضه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه استعماله في جميعه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page.

[illegible]

لما ذكرنا مشتمل في هذا العلم ان يفسد هذا الحق وكذا في هذا العلم ان يفسد هذا الحق  
 الاول ان الميراث به على الاطلاق كما هو في ذلك فيحق الاحتمال الاول وان كان التامير والاشجار  
 بانفسه استعمال الميراث لا ينفرد به احد بل هو في الواقع التعيين له احد على نحو ما عليه  
 من خصوصية الاستعمال المذكور على الميراث المستباح تلك الامانة في ذلك الميراث من غير استعمال  
 كذا فيكون ان يوجب احدا ذلك والاختصاص في الواقع المذكور على احد يكونا من  
 بشرط ان يكون استعماله في استعمال غيره واستبعاد استعماله في حق الدابة والاستبعاد  
 فانه على ما في القول ان الميراث في حق الوفاة في حق التعيين في الاول استعمال الاول مع  
 والاستبعاد في حق الميراث وان قوله في هذا العلم الاول استعمال الميراث في حق التعيين في حق  
 لا يخلو في مقام استعمال الميراث في حق استعمال الاول في حق التعيين في حق التعيين في حق  
 في حق التعيين في حق استعمال الاول في حق استعمال الميراث في حق استعمال الميراث في حق استعمال الميراث  
 زمان للميراث الاول في حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة  
 ان الحقيقة في حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة  
 ان حقيقة في حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة  
 وعلى حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة  
 انما في حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة  
 ويكون في حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة  
 بالنسبة الى الميراث في حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة  
 ان يكون الوفاة في حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة  
 ويكون في حق استعماله في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة في حق استعمال الوفاة

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, written on aged paper. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be in a different script or language than the others, possibly indicating a mix of languages or a specific dialect. The handwriting is dense and somewhat difficult to decipher due to the cursive style and the age of the document.

[illegible]







الذي يقتضي كون نفس المرفوع افعالا متجاوزا عن الدعوى المتقوم ويتصل بالان  
 فاطلاق الدعوى عليها او فاعلا من ثم ان الرضى بالان في هذا المقدم لا ينافي  
 وتشتمل على تقديم للموضوع الكافر واليران والكفر اما اوله فلا ينافي  
 اما ان يكون كل واحد منهما افعالا متجاوزا عن الدعوى المتقوم ويتصل بالان  
 من هذا او الاخر لانه وحال التقدير لا يمتنع الحال اما على الاول فانه محل  
 للمؤمن والكافر والكفر من اصول الدعوى لا يتصل بالان في نفسه واما على  
 الثاني فان الحكم يكون للمؤمن والكافر من اصول المتعلقة بالتأخير لا من  
 الملامح الاقتصار بالان والكفر واما على الثالث فلا يمتنع على وجه  
 يبرهنه من هذا الاول ان يكون تأخير الحكم الاول والاخر لانه قد عرفنا حال  
 حكمه في كل واحد من مقدم الثالث ان يكون الاعراض الاول والثاني من الزمان  
 غير صحي فكل من التامين اما بالنسبة للاول لان الاعراض جازية عن التعلق بالان  
 اعراض اصول الدعوى غير واما بالنسبة لالثاني فلان جعل المرفوع من الاعراض المتعلقة  
 بالتأخير لا يقتضي من غير تأخير من الوجوه الثلاثة وان كان ذلك يظهر من هذا  
 فانه فان اصول الدعوى لا ينافي وجوده وتعيينه ومنه ان الاول والثاني من  
 كل من الاعراض المتعلقة بالتأخير لا ينافي في احد منهما بل بالان في كل واحد من الاول  
 الاول والثاني من اصول الدعوى المتعلقة بالتأخير الاول والثاني  
 فانه لا يكون من الاعراض المتعلقة بالتأخير ان يكون من غير تأخير بالان في كل واحد من الاول  
 الاول والثاني من اصول الدعوى المتعلقة بالتأخير الاول والثاني  
 وتشتمل على تقديم للموضوع الكافر واليران والكفر اما اوله فلا ينافي

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, written diagonally across the bottom of the page.

التقى الاسماء في الماريت على الافعال الصالحة والصورة والكيفية <sup>وغيرها</sup>  
 ولا الماريت على الفاعل كالجوس والفاخر والناظر وسوا الاخر بالبدن في افعالها  
 وبغير الاول في اهل الجاهل في الشجر وقد اختلفوا في القاض وقال الحق العفدي <sup>عبد</sup>  
 قمر بن جمل الزنج ثم لم يذكر في الاصنام والاحكام في سورة تبارك في قوله فاعف عن  
 ذنوبهم ولعلهم يرجعون ونسب القاض والحق انه لا يشاءه او يستأجره  
 وغير ان كلام القاضين يرجع الى الاعمال الجاهل والناظر الى السالكين والناظر الى  
 مرادهم في الجاهل كمن القاضين والناظرين فاعلم ان القاض والقاض في الجاهل  
 يلزم ان يكون نسبة القول بالناظر الى الفاعل في الشيء الاخر فاسما كالاخر  
 انصر في ان لا يفرق بين الاعمال والسالكين ما ذكره في الخبر من جمل الزنج  
 ان الزنج ان الالفاظ المتداولة على اهل الشريعة التي بلغت حد الحقيقة <sup>عند</sup>  
 قطعا في انهم قد استحقاقوا به موضع الشك يا ابا زاهر فما تكون حقيقة <sup>عند</sup>  
 الالفاظ تكون حقيقة متشعبة كما تقدم ووجه الظاهر في جميع من متناهي الاعمال  
 بين القولين فقالوا الجاهل في بعض الالفاظ والدعوى في ذكره وادنى كلام الشريعة  
 كقضا الصلوة والزكاة والعمرة والحج والقنوع والعقل والسير والنجاة والطلاق <sup>انما</sup>  
 وبغيرها في الزجر وهو ما لم يكن كماله في المعاد والاولاء واللعنات فاعلم ان  
 على القاض تحقيق الوضع الكثرة والاعتداف فانكم بشيئ الوضع فوق على <sup>العلم</sup>  
 بتحقيقه في بعض الالفاظ انما عدم تحقيق الكثرة في الزجر او استبعاد  
 على التدمير ان لا يكون لكم بشيئ الوضع اما على الالفاظ لان تحقيق القاض  
 انما هو القاض على الايقاع واما على الشك فلان الشك في الحقيقة في الشك <sup>في</sup>

[illegible]

من اعمامه















أشغالها

[illegible][illegible][illegible]































































[illegible]

والسلف الشافعيان التقدير في الراجح يكون من حيث الإقناع على اختلاف  
أوقافكم على ذلك ما وافقكم إياكم عليه وحيثما كان البديهي من حال الاستدلال  
العام المقدم فالجواب في الاستدلال على التفاضل في المقاييس التفاضلية  
الاشتمال في التفاضل لا يشترط في أن القيمة التفاضلية من غير انضمام أو من القيمة  
لا غير فتم التفاضل ان قلت الاستدلال سادس ان قلت التفاضل من الإقناع على التقدير  
الأول ان قلت عدم حمل الراجح على الإقناع في الاستدلال ان قلت من إياها توافيق التفاضل  
الأول ان قلت وضع استدلال التفاضل على الاستدلال ان قلت قلنا بظاهر هذا الاستدلال  
توافيق التفاضل على التقديرين ان قلت من بعده دلالة الإقناع من الراجح يكون  
على التقديرين ان قلت الاستدلال الأول ان قلت هذه الراجحة هي القاطرة من الاستدلال  
عكسها ان قلت جماعة فيكون التفاضل في الراجح ان قلت التفاضل في الاستدلال  
من إياها ان قلت بما كان التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال  
الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال  
في مقام الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال  
بما يكون ان قلت التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال  
يشترط ان قلت التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال  
جماء التفاضل ان قلت التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال  
وغيره ان قلت التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال  
وطائفة من الطوائف ان قلت التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال  
لأنه بهذا المعنى التفاضل من الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال ان قلت التفاضل في الاستدلال

في قولهم يحصل منه الغناء استمد القائلون باصطلاحه التي القائلين وهي تفصيل  
نقل اما الاول وقوله وما الاسماء في قول الاسان وقوله وجعل الاسماء  
ان الماد بالان اللفظ فهو الاول الاية كون الرسول المرسل لا كل قوم بما يقوم  
ذلك بقوله كل قوم على اسم الرسول الهم فلو كانت اللقا توقيفية يا لم يكون  
مستوفيا لان العلم بالامور والتوقيفية لا يحصل الا بالاسرار في الزمان في الامور التي  
سابقا وعلى شيء مستوف وبموجب الاجماع عند الان من مقتضى الاستماع في الزمان  
ان من جاء المرسل دم على الاسلام وهو المزيج الى الاسرار لا يتمكن من القيام بموجب ذلك  
العلم المستوف حتى على موجب فعل الاية على المد من هذا النقل والفهم في المرسل  
وقوله سواء كانت تلك العلم الايه توقيفية ام لا فاعلى لما يكون الاية مستوفية  
التوقيف ومستوف بالاصطلاح كما لا يغنى ان يقول ان الاية ظاهر في رأيه من الذكر  
في جاء النقل والثاني ان اسم المرسل مستوف بما يقوم من اشارته على الحال  
غير حكمي للمن ان من جاء دم عنه وهو من الاسرار لا يتمكن من القيام بموجب ذلك  
بما قوله فلان بلغ الحق في رأيه من الحال على ان الفهم على كل حال في الزمان  
يكن تفصيل المرسل بغير ما عريف بل الثاني الاولوية للتفصيل على الحال والعلم  
استدلال بما يقوم في هذا وكان اسم المرسل لا يكتفي بالجهد في فهم الاستدلال في الحال  
المرسل بغير الزمان وان اسم المرسل اللفظ الثاني ان يكون لا يقوم بما يقوم على الحال  
المرسل الهم لان اللقا على تقدير توقيفية من الايه ان يكون بموجب ذلك على الحال  
المرسل المرسل الى المرسل في الزمان فلا يتمكن من توقف الشيء على المرسل بغير ذلك على الحال  
تقدير توقيفية من القائلين ان ان وقوله المرسل دم عنه كل ما يقوم في رأيه من الحال على الحال

لاستدلال انماية اذا علم ان العلم بالحق لا يربط على علم الانسان فهو كقولهم لا  
على الاستدلال بالاثبات بناء على جعلنا هذا لا للعلم بل من الدوام والاما في التثا  
ناتج بعد فهموا الايتين العلم لعدم تحقق لغة وضوء في الكتب والاثبات  
الكتاب في قولنا ما في هذا ان الكتاب في عباره عن القرآن فلو كانت المقابلة في  
جست حيث التوقف بل ان يكون قبل قول القرآن لم يكونوا على تلك اللغة  
فمنه عن البيان والبيان ان ضعف التمسك بالاولى المذكورة ما لا يثبت فيه  
شك من جهة واستدلاله بان القرآن لو كانت اصطلاحية لاتباع العلم في  
وطلان التمسك فاستدلاله الوحدان وتكون لغتي عن البيان اما اللغة في لغة  
على تقدير اصطلاحية الحق لو ان يد تعبير بغير هذا التفسير لا التوصل بلغة انما  
ان هذا اللفظ موضع لتلك اللغة في وقت ذلك وقتها وذلك وقت العلم الذي  
تذكر في مقام البيان ان اصطلاحية بناء على القول بطلان العلم بالذاتية  
نعم العلم جدا ما هو اصطلاحية اللغة الاولى فيذكر في بيانها وبواسطة لفظ  
وكذلك في اللغة الثانية فيعلم اما القول بطلان العلم في اللغة الثانية على  
العلم في اللغة الثانية فيعلم ان ذلك انما يبين ان ذلك طريق الاستفاد والافادة  
في اللغة الاولى وفيها ما لا يخفى خصوصا عما بالترديد والتكرير في القرآن والافادة  
كعلم اللفظ في اللغة الابدية انما يكون على تقدير تسليم ان اصطلاحية  
الافادة وهذه التوقيفية في ان تعليم الشرايع في الافادة ما يثبت في الحق  
بحق الامور في بعض الاحكام ليست في هذا النوع على تقدير ان يتوجه  
الذكور في بيانها كذا في بعض التخلل في انما هو انما على علم في







هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان

والحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان  
 وهو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
 في كل وقت وفي كل مكان







يكون حقيقة هذا المقدم وعلى التقدير الثاني فمع الملازمة ضرورة ان يستعمل  
 في الموضوع في الغير الغرض انما يتحقق ذلك الوصف والوضع في الموضوع  
 وقوله ان هذا لا يكون صحيحا ان اردنا ان الاعلام ليس من الموضوعات الغرضية بل من  
 الامور العلمية بحسب كون الغرض محمدا في الاعلام بل كل من يتفادى الغرضية والتجربة  
 كذا كما لا يخفى فذلك ان انصافا بوصف الحقيقة فيكون مرغبا من البرية في الاعلام  
 لا انشاء الفارق وان اردنا ان البرية من موضوعات علم بكونهم وكيفية كون  
 غير ما وينا ونحوها من الاسماء للكتابة موضوعات في اللغة لغير المعاني العلمية  
 وذلك ما لا يرتب فيها ولا شك بغيره فالحق اننا في المعاني العلمية مقادير  
 بالنسبة الى الحقائق واضعها ومن يتأجل اصطلاحا لصدق حد الحقيقة  
 عليه فانه مما لا يوجب في العلم انما ناهل يكون من جهة تحت ولا يمكن  
 الاقسام المذكورة او الاربع قسم اخر جعله من الاربع جعله متفاوت في العلم  
 للقدرة مع قولنا ان هذا ما تحت الحقيقة العلمية والاطلاق من اقسام  
 كون الوصف في نفس فريق وظائفها انما يتحقق عند علم الزوم صدق الوصف  
 من بعد ان يكون الاصطلاحات المتكثرة في العلوم وغيرها من اقسام العلم  
 طائفة ثم يعمدوا الى اعيانها بل لا يفسدوه من بعض ثم يتبعونها من بعض  
 وهو في نفسه سواء كان ذلك البعض احيانا او متعدد او ادم في الاعلام بل  
 انما يتحقق في المعاني العلمية عند علم من يوافق الوصف وهذا على ادعوى  
 صحت الوصف في الاعلام من اقسامهم اذ لم يتفق مشاركتهم في تعيين الاسم  
 المشترك ولذا لما قالوا في السمويت **الفصل الرابع في الامور المتعلقة**

فما يحتاج اليه من العلم بالاعلام الشخصية غير مدعي تحت عنوان المعرفة  
مع كونها متعارفة استعمالها فيما عداها وما لا يتصل بها من غير اعتقاد الوضعية  
لما عداها اندلجها تحت الشريعة والعقوبة فظهر مدعى عن اليأس والكل  
بالربيل العاصم من العقوبة وما عداها اندلجها في العقوبة الخاصة بقتلهم  
الوضع فيما من غرق واقوم والاعلام ليست كالاقتصاد الوضع فيما واصل  
واقر بعقوبة القام واجمع انما ليست عقوبة فاما انما اعادتها في العقوبة  
الاعلام ليست عقوبة واجما والكون من الزمان والعقوبة استعمال العقوبة  
ولما في حق الوضعية ذلك يندرج كونهما قد ضاعا فيما لا استعمال العقوبة استعمال  
ليست كالفان استعمال استعمالها وضاعا اهل العقوبة لا يجوز ان لا يكون وضعية  
فلا يكون عقوبة لا يجوز اوفى من استعمالها لا يعقوب للبيان في ذلك من الوضعية  
وقوله لا عقوبة انما يكون عند استعمال العقوبة فيما واصل اما ان يكون الوضعية  
الغوية والاعلام على الاول فتقول ان استعمال ذلك انما يتصل بالعلم والى ان كان  
مسلك الذي يلزم من ذلك ان يكون الاعلام حقيقة لغوية بالربيل العاصم  
العلمية بموجب الربيل من استعمال العقوبة تطاولت ان في العقوبة من استعمال  
الاعلام وعلى الثاني فتقول ان ذلك في كل مسلك انما يستلزم ان لا يكون الاعلام حقيقة  
تصل بالحق العلمية وكيف انما قد عداها ذلك العلم والى ان كان  
الاعلام وقوله ذلك يندرج كونهما قد ضاعا فيما لا استعمال العقوبة استعمال  
لما عداها العقوبة الاعلام ان لا يكون مسلك انما استعمال العقوبة في الوضعية  
مبتدأ الوضعية لغوية لكن على تقدير تسليم استبعاد ذلك في الاعلام لا يلزم ان  
تكون عقوبة

بسم الله الرحمن الرحيم

وان كان المذنب من نوع  
الذنب العائلي او  
الذنب الجيني

فأما في إلتزامها بالصادقة والخاصة فلما شرطت فلا بد منها على هذا التقدير  
أن يكون الخبر موضوعا للموضوع في الخارج وفي الأصلية فالعلم بما قد قام الموضوع  
لقيام زيد الموجود في الخارج إنما يمكن عند تحقق القيام في الخارج ومع  
يكون الكلام الصادقا عينه كذلك بأن ذلك إنما يتصور إذا كانت دلالة  
الافتراض على عينه صادقة في الخارج فتجب تحقق الدلول على الدال فيلزم من  
الدال على النسبة الخارجية وهو الخبر تحققه في الخارج كما يلزم من اللفظ الصحيح  
للفظ كذا فسد بلا التماز وتوضيحه وتعدّل الدلول عن الدال بالمال التوا  
ضعية مما لا شبهة فيه في العلم من قولنا زيد قائم الدال على تحقق النسبة الخارجية  
وعنده يمكن أن يقال إنها على القول بكون الافتراض موضوعا بل بالعين  
الخارجية استعماله في الموضوع إنما يكون عند تحقق النسبة في الخارج  
لا يمكن إلا في غير الصدق وحكاية جواز تحقق الدلول التسليم وعند  
الاستعمال في الموضوع لأن كذا محتمل لكن الفرض غير وارد على  
وحد كون الافتراض السجدة فيهما فوضوح الصادقة والخاصة  
في العلمان العام والموضوع لها كناية لا يمكن أن يجازي العلمان الموضوع  
وهو أنهما تكون تعبيرة لو كان العلمان يكون الافتراض موضوعا بل بالعين  
الخارجية قالوا لا يكون موضوعا للعلمان فتاخيصة المطابقة لنفس الأمر  
وليس الأمر كما استشف عليه حكاية تقرر التبريد بتغير الصور الذهبية من  
موضوع العلمان فتاخيصة المطابقة لنفس الأمر يجب اعتقاد العلم فعلى هذا  
نقول أن زيدا قائم موضوع عند القيام زيد الموجود في الخارج باجتهاد

بالادام المذكورة العقاقير وفيه مراد الاول في تعيين الموضوع لمفعول  
استغفر في ذلك على احوال اربعة الاول ان الالفاظ باربع موضوعات الموضع  
الثانية والثالثة اربعة موضوعات العارضية الثانية والثالثة اربعة موضوعات  
من حيث عرض اعم قطع الطريق كونها موجودة في الخارج او غير متوفرة في  
والرابع التقصير بان الالفاظ الحزنية الحادية موضوعات الانشاء الحادية  
في الحزنية الثانية للانشاء الحادية وفي الحقيقة الثانية من حيث هو قول  
بالاقوال الثلاثة كفي مورد واستمدان فيه لا الاول بانها لا يمكن موضوع  
للقول الحادية لما كانت متبادلة من عند الالفاظ الثلاثة لا في الحقيقة  
اما الشبهة الثانية فليكن من العارضية التقصير والتبادر على ان تقدم حقيقة  
موضوع الحقيقة وخاصة الشيء مما لا توجد غيره والامكن خاصة لولها بالادام  
الانها فلا يكون لها من قولها خذت السوق وجبت العوارض في الحقيقة  
الادام وفعلت العارضية الحزنية وشربت الماء وغير ذلك الحادية بحسب  
يكن كذا فلو لم يكن الالفاظ موضوعا بانها لا يمكن الامكن في كل نحو  
عنه بل عارضية والمناقضة اما الاول في وجه الاول ان الالفاظ لو كانت  
سبعة موضوعات للمواد الحادية التسعة اطلاق شي فيها حقيقة على العارضية  
في الخارج في الحقيقة بخلاف اما بطلان التام للقطع بان شريك الباري والموجود  
والشيء في ذاته حقيقة معارضة القوم متضمن انما تحقق لشيء في الخارج  
وكذا الظاهر في الالفاظ المشتملة في المعاد الحادية والصورة الحزنية التامة  
لو كانت كذا لم تستلزم الكثرة في الانشاء وبطلان التام في الالفاظ

مستند القول يكون الله  
موضوع الدعاء الثاني  
مع جواب عنه















[illegible]

الأول فيما توجب على الخدم من الإبرار دفعه ما الإبرار فيكون لو كانت الألفاظ  
 الخيرية بيان الخالصية موصوفة بالانوار الموجودة لما حج الحكم عليها بالوجود والعدم  
 انقاصه من الجواز الشرعي كونه موصوفة في الخارج أو لا والظاهر أن الأول  
 فلا نه يارم بناه على التقدير أن لا يكون قولنا زيد موجود في الخارج مفيداً  
 لكونه بمنزلة قولنا زيد موجود في الخارج والتفاوت في قولنا  
 ليد موجود في الخارج موجود في الخارج أنه بمنزلة قولنا الموجود في الخارج  
 فيه الشرعي للشيء الموجود بل هو وجوده وكذا ما إذا استدل  
 عن وجود زيد بعد ذلك قولنا زيد موجود أم لا لكونه استدل فيهما على  
 وجود وجوده وأما بطلان التوفيق للعلوم بالوجود وخفى عن البهتان  
 التوفيق للحكاية التي هي من غير عمل كانت عند استعمالها في البرزخية  
 الملازمة فلا بد لكون المستعمل في غير التوفيق والوجود في غير العمل  
 بطلان التوفيق في مخرج ذلك والحق الخبر في غير ما هنا ما  
 استعمالها في البرزخية اتفاقية كغيرها سابقاً أيضاً أن يشهد أن التوفيق  
 كالصانع والكرية والصوم والشهادة كما قد خلق طلب الشرائع بها والملازمة  
 غير مدع عليه يمكن التوفيق فيها للميت من غير علمه أن يكون متعلق طلب  
 الشرائع بالكون مقدراً أو أم لا في غير الإرادة الأولى يمكن في الأول  
 أن غاية ما يلزم من ضعف الملاك الموجود في الخارج أن يكون الخارج في وجوده  
 الصانع لا الزايم من غير أنه شيء لا شيء وأما استعماله في غير العلم  
 والوجود في الزمان متعينة استواء فيكون انتفاء الفرق في كل من جهة

مناجیوں

عكس من يكون تلك الألفا مؤنثة بانها كانا موضوعا للمعنى المذكر في  
كون الاستعمال لتلك الألفا في اداء الاعمال اعني في معنى المذكر لان  
كل متوجه عليه ثمران الاول انه بناء على ذلك المعنى الحكم بان استعمال اللفظ  
الفرع يكون على وجه المعرفة في استعمال اللفظ في الفرع على وجه معرفة  
كان استعمال اللفظ في معنى ذكره في الثاني انه يلزم بناء على ان كان  
اللفظ للمؤنثة في المعنى التام الفرضية او في معنى مشترك بينهما  
اشترى الكثر الألفا وغير صحيح لان تتبع الكتب الصنف في اللفظ كحذف  
اياه واستقاما لانه اشترى فيها من عدم العمل الاعلى البعض للمعنى  
التي هي بل حقيقة كذا في المعنى في الاشتراك كاد من هو الاعمال في  
واقف في اجوبة وما تقدم بان بان تلك الألفا عند استعمالها في الافعال  
يكون متوجه في الصفة للفرع في استعمالها في معنى الفرع او يكون  
تصويرة من حيث بان يكون الدال او اما والدال متعدي للمعنى العام  
المتعدي فلا بد من تحقق خواص المتعدي فيما هو متعلق بتحقق ذلك وان عوق  
بشأن المعنى المتعدي من افعال الجز والدال عموما ان يكون متعديا في زمانا  
لغيره في العادة علمنا في قولنا كذا في وقت الماء ودفعت الدار وكلما او  
مطلقة فيكون التماس الدال والجز وتخصيصه في الافعال انما هي وعلى الاول  
وان كان التماس الدال في خواص حقيقة الاستعمال في اداء باب الجاز  
بالفرع في المعاني الجازية تاسر متبادلة عند الاقتران بالقرائن الدالة  
عليها وقد تحقق في الافعال في ذلك شرط حافي بحيث التماس من اراد ان يفهم حقيقة

علاء الدین























المية ولم يعلم من الامة للتخفيف ان يرد من اجزاء وولف ورض ان يتحقق  
لوح عدم الاتيان بلشكون الجزئية فالتخفيف بالنسبة اليه متكو ان  
فالاصل البراءة عنه والحاصل ان القدر المتعارف لاجاد المية على النحو المتقدم  
يكون متعارفا في العرف فوجبه الاستفاضة ما هيته ولا معنى له فمع الاستفاضة  
ايضا في شئين الاول وجوبه بوجبه الاستفاضة لانه لا يتحقق في هذا الا في شئين  
تتحداهما الفكر والظن فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه الاستفاضة في شئين  
التخفيف بالنسبة اليه من حيث يستحق وجوبه من الاستفاضة في شئين الاول وجوبه  
والوجوب مبطل ولا معنى له من الامور الموجبة فيكون الاستفاضة في شئين الاول وجوبه  
لان الاركان لما كان الاستفاضة في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
بالنسبة الى الاول فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
لما كان متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
الاول فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
ومن ثم يترك ان اقل ما يكون تحقيق المية في الاركان المعقولة وان لا يكون  
يتصف بغير ما يوصف بغيره فيصير الحكم بدفع الحكم المتكامل في الاصل  
بالفعل الجزئية ولو على القول بالايجاب وهذا كله انما هو على القول بالايجاب واما  
الاستفاضة في الموضوع للفظ بنا وعلية المية الصحيحة ولم يعلم عدل في  
بعض الشكوك في هذا المقصود فيكون التخفيف باجاد الموضوع فيكون المية  
يحصل بالامتنان الا بايمان الجميع فلا يمكن دفع الشكوك في الاصل

ان قلت

ان قلت ان العلم بعدم اتفاق المية بانسواء هذا الشئ اما  
من قبل الشرح او من العرف كما هو الظاهر من التقرير المذكور فكذلك ما هو عليه  
فالمعنى بانسواء هذا الشئ اما لا يخفى واما الثاني فلان لا يكون مية العبادات في حقيقة  
على القول بالايجاب في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
اما الاول فلان المية من عدم اليقين من الشرح اما عدمه من عدم اليقين من الشرح  
وان كان مسلما لكونه غير متعارف في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
غير مسلم لان الظاهر من التقرير بان المية لا يكون استفاضة لبعضها مطلقا ولو لم يكن  
لعدم الامتنان في هذا الامر فلهذا فيجوز الصواب من ان لا يكون الاستفاضة في شئين الاول وجوبه  
مطلقا هو ذلك واما الثاني فلان المية من العرف في العلم بانسواء هذا الشئ اما  
عرف في الشرح فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
الشاح في اللفظ فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
للعرف غير متعارف في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
القول في الحقيقة فيقول المان تلك الالفاظ بل هي موضوعية لما يتنازع به الامتنان  
او الاجماع فالقولون بالتحقق على الاول والايجاب على الثاني في القول بالتحقق ماله ان لا يشترط  
او يشترط شيئا او يعين اللفظ باذا فيستعمل التخفيف منه في كل ما هو عليه  
سواء كان الفاعل باسطة الفعل او باسطة المفعول العلم بالوجوب في العلم بانسواء هذا الشئ اما  
الاستفاضة في الموضوع للعلم بانسواء هذا الشئ اما العلم بانسواء هذا الشئ اما العلم بانسواء هذا الشئ اما  
في العلم بانسواء هذا الشئ اما العلم بانسواء هذا الشئ اما العلم بانسواء هذا الشئ اما العلم بانسواء هذا الشئ اما  
للموضوع لكونه متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه

بعد العلم من الاجزاء على كونه مخصوصا وشرا لا معدومة وعلم انما  
ذلك المية في هذا هو الذي في هذا من بعد التبع التام فيصير الحكم في كل ما هو  
طريقه علمه في هذا الامر فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
الاجزاء فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
غير ان يكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
لا يصلح فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
والشك فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
شرطه شئ من شئان فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
بالفعل لانه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
دفع الامور المتكاملة بالامر والقول بالايجاب كاشتهر بالاستفاضة في شئين الاول وجوبه  
التام فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
صدقه فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
يوافق علمه فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
واما الاجزاء فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
من جملة المتعارفة في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
كذلك فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
عن عدم تفرقه في دفعه بالاصل بل في الاجزاء والشك فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه  
فلا يجد معنى فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
علمه فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه

هذا العلم من الاجزاء على كونه مخصوصا وشرا لا معدومة وعلم انما ذلك المية في هذا هو الذي في هذا من بعد التبع التام فيصير الحكم في كل ما هو طريقه علمه في هذا الامر فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه

عن عدم تفرقه في دفعه بالاصل بل في الاجزاء والشك فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه فلا يجد معنى فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه علمه فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه

لا يصح الحكم بدفع الامور المتكاملة بالاصل انما يكون عدم اعتبارها مطلقا  
فلا يكون من الامور المتكاملة فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
كل الشايع والاشارة الى مقتضى الاصل فيقول المان الاول في إطلاق الشك في  
لذلك فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
لا يجتمع اليقين على ان اليقين في استعمال كونه في التمام بان يكون الامور المتكاملة  
يكون فيها بالاصل من ان لا اختصاص له بالقول بالتحقق ولو على القول  
بالايجاب فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
مطلقا بالاصل من شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
اختلاف من علمه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
الامر لوشك في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
غاية في خلاف القول بالاصل فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
على ان التسليم بالاصل قبل الخصم عن الخصم فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
كالانذار لعداها لصلوة الفهم في الجماعة او في الروضة فيكون متعارفا في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
البركة واصل في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
فعل القول بالايجاب في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
غير تلك الامور في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه  
لما كانت حجة الشك في هذا الزمان اجماع الاصل في الامور المتكاملة وعدم  
وتبديل ما في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه في شئين الاول وجوبه

لا يصح















لذلك وتعالى في كتابه الغيبية على تقدير فساد الشر بشر ما كان  
والإله حقيقة لا يتعلق بالأعلى الصحيح وقال في كشف الغام في جنة صلوة  
من الرجل في الصلاة بعدة الأثران الصلوة الفاسدة ليست بصلوة حقيقة  
فمن لم يظفر الأثرين في الصلاة لم يظفر الاستاد على أنه تعالى في الصلاة  
حاشية للعالم قد استأثر في الفوائد كون الصلوة حقيقة عند التشرع في  
الصحة وكذا في من العبادات المتبادرة وصحة السليح عن الفأ والعدل  
التقدير في مثل الصلوة لا يتعلق قال الأمد في أحكامه ما وافق قوله  
على السلم الصلوة لا يتعلق والصلوة الإجمالية التي لا يصح لم  
يلتص الصلوة بالليل إلا أن قال في الخبر ما إذا لم يزل في هذه الصور لا  
يجز أن يكون الشار في هذه الإساءة في الصلاة في مثل هذه على  
الوضع الغوي فان قيل بالأول فيجب بل كلام الشارع على هذا الغا  
عن أنما ينافيها فها هو يعرف بغيره فيكون لفظة من لا حل في الحقيقة  
الشرعية من هذه الأمور وفي الحقيقة الشرعية في الأصل كالحكم عليها  
هو حقيقة في هذا فلا يجهل ولا تستأثر إذا حطت بغير ما ذكرنا من هذه  
ما يصح من كون المناقشة المذكورة مخالفة الواقع لوضوح أن هذا صحيح  
الغاي للذكورة على أن استأثر الإجمالية فيها عن غير الغوي في غير الهندس  
الحقيقة وإمكان أراد تبيينها على ما هو المعنى الشرعي منها في الخبر  
منهم عليه أي ما ذكرنا من غير ذكره ومنه أن الحكم بانهم يحتمل حدوث  
العلماء في مثل هذه الحالة لا يتوقف على حقيقة الأعلى تقدير كون الألف السلي

وقال في كتاب الصلوة  
بغير الظاهر على ما هو  
الصلوة في الصلاة  
في الصلاة

للصحة

فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل

للصحة في كل من مشاير كلام صاحب العالمين الشارح لما في قوله  
بعد الإجمالية لأن ذلك من الحقيقة شرعية في الصلاة هذا الأمر ما ذكره  
لم يثبت ما هو حقيقة شرعية كما لا يخفى مما في كلامه من أن ذلك لا يثبت  
الشرع بل المذكور أن يقول إن لم يثبت ما هو حقيقة شرعية في الصلاة بل إنما  
ومن الفاسدة ولم يثبت ما هو حقيقة شرعية في الصلاة بل إنما  
الصلوة لا يتعلق بالليل إلا أن قال في الخبر ما إذا لم يزل في هذه الصور لا  
يجز أن يكون الشار في هذه الإساءة في الصلاة في مثل هذه على  
الوضع الغوي فان قيل بالأول فيجب بل كلام الشارع على هذا الغا  
عن أنما ينافيها فها هو يعرف بغيره فيكون لفظة من لا حل في الحقيقة  
الشرعية من هذه الأمور وفي الحقيقة الشرعية في الأصل كالحكم عليها  
هو حقيقة في هذا فلا يجهل ولا تستأثر إذا حطت بغير ما ذكرنا من هذه  
ما يصح من كون المناقشة المذكورة مخالفة الواقع لوضوح أن هذا صحيح  
الغاي للذكورة على أن استأثر الإجمالية فيها عن غير الغوي في غير الهندس  
الحقيقة وإمكان أراد تبيينها على ما هو المعنى الشرعي منها في الخبر  
منهم عليه أي ما ذكرنا من غير ذكره ومنه أن الحكم بانهم يحتمل حدوث  
العلماء في مثل هذه الحالة لا يتوقف على حقيقة الأعلى تقدير كون الألف السلي

فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل

فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل

لأنه في أدلة القول بالإجماع فنقول لم وجوده أيضا الأول التصحيح الداعي  
كون الفاسدة صلوة أيضا وهو على الوجهين من هذا ما رواه في التذكرة عن  
بعض من أئمتنا من أن من صلى في غير وقت الصلاة لم يزل في النقص  
بهذه الكيفية غير كونه ومنها الصحيح الذي في غير عبد الرحمن  
بوجوده قال إذا صلحت أنت صلحت القبلة واستبان لك أنك لم يثبت  
وأنت على غير القبلة ولست في وقت فاعدوان فأنك لست في وقت  
الموقوف الذي في غير زمان عن الجعفر في جعل صل الصلاة بغيره  
ذلك القم ونأخذ في طالع الشمس فخر من دليل قال بعد صلوة والوقت  
المروي في غير زمان قال لا يسمى الرجل الركعتين الأولى من الظهر والعصر  
فلم يبدوا بعد صل أم ثمانين فعليه أن يعد ركعة واحدة في غير وقت  
من عبد الله قال لا إذا لم تحفظ الركعتين الأولى فاعدوا ما تذكروا  
الذي هو المشاير كذا في من أن تحصى من هذا ما رواه في الحاشية في المتن  
عن الفضل بن يسر عن أبي جعفر عليه السلام قال في الصلاة على خمسة على  
الصلوة في غير وقت وأما الصوم والولاية وما يشبهه كان في بالولاية  
فأما الناس ما بين من تركوا وجها للاستدلال بما لا بد من الأول لما لا  
يكون مدلول من تركه كذا في من أوجب ركعة الدرب ولكن إن كان  
مدلول من تركه في غير وقت أو وجد حقيقة الصلوة في غير وقت فذلك إنما  
يمكن عند تحققه في غير وقت أو وجد حقيقة الصلوة في غير وقت فذلك إنما  
كالأثر في القول بالظن من أن كان كذا في من عارضه في قوله صلوة لئلا

فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل

للصحة

لأنه في أدلة القول بالإجماع فنقول لم وجوده أيضا الأول التصحيح الداعي  
كون الفاسدة صلوة أيضا وهو على الوجهين من هذا ما رواه في التذكرة عن  
بعض من أئمتنا من أن من صلى في غير وقت الصلاة لم يزل في النقص  
بهذه الكيفية غير كونه ومنها الصحيح الذي في غير عبد الرحمن  
بوجوده قال إذا صلحت أنت صلحت القبلة واستبان لك أنك لم يثبت  
وأنت على غير القبلة ولست في وقت فاعدوان فأنك لست في وقت  
الموقوف الذي في غير زمان عن الجعفر في جعل صل الصلاة بغيره  
ذلك القم ونأخذ في طالع الشمس فخر من دليل قال بعد صلوة والوقت  
المروي في غير زمان قال لا يسمى الرجل الركعتين الأولى من الظهر والعصر  
فلم يبدوا بعد صل أم ثمانين فعليه أن يعد ركعة واحدة في غير وقت  
من عبد الله قال لا إذا لم تحفظ الركعتين الأولى فاعدوا ما تذكروا  
الذي هو المشاير كذا في من أن تحصى من هذا ما رواه في الحاشية في المتن  
عن الفضل بن يسر عن أبي جعفر عليه السلام قال في الصلاة على خمسة على  
الصلوة في غير وقت وأما الصوم والولاية وما يشبهه كان في بالولاية  
فأما الناس ما بين من تركوا وجها للاستدلال بما لا بد من الأول لما لا  
يكون مدلول من تركه كذا في من أوجب ركعة الدرب ولكن إن كان  
مدلول من تركه في غير وقت أو وجد حقيقة الصلوة في غير وقت فذلك إنما  
يمكن عند تحققه في غير وقت أو وجد حقيقة الصلوة في غير وقت فذلك إنما  
كالأثر في القول بالظن من أن كان كذا في من عارضه في قوله صلوة لئلا

فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل

فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل  
فإنما هذا هو الأصل























بيان يتبين ان الامة النازلة بعد كذا لا يكون بنية الوفاء معاودة عند  
 وجوبها بل على ما هو في احوالها لا يخفى ومقتضى ما ذكره من صدق الامر به بعد  
 ان لا يشترط في صدق الوفاء في غير الفاء في بيان المبرية بعد علمه بما  
 لا يشترط ان يقع من غير ما لا يشترط انما هو بيان المبرية بحسب ما لا يشترط  
 والعمل على الظاهر لا يتم الا مع القرينة الصادقة وشعر بعلمه بذلك الصانع لذلك  
 لا يخفى لا سيما ان يكون البيان في الآية ايضا قصد به الما بينه وبين ما كان  
 له من ذلك كانه معلن بعلمه ان الخطايا الشفعية تخففه بالوصف  
 ذلك الوقت في الدنيا او من بعدهم لا انما في الاخرة من غير ان يكون  
 المعنى من ذلك المعنى في قوله انما يشترط في التكميل والقول بان  
 لا بد ان يكون في الدنيا المبرية لا في الاخرة من غير ان يكون في الدنيا  
 ان يكون من الادلة الشرعية كما في حديثه عن قوله في التكميل في قوله  
 ولذا قال صاحب المدارك قدس سره ما حاصله ان الدعاء لم يغسل الوضوء واليد  
 ومسح الرأس للرجل كونه غسل المسح فلما لم يصلح ان يثبت من دليل الحديث  
 مثل الترتيب في المولادة والنية بقوله وبما لم يثبت فاقبل عدمه في الحاجة الى  
 بيان فعله او قول كونه الحال في العبادات ان قلت ان الاشتغال باليقين بالوضوء  
 ثابت في البرائة المعينة لا تحصل الا بامتنان المشكوك فيه فلا يجوز دفعه بالا  
 صل قلنا الاشتغال اذا ما هو بما عدا تلك البرائة وقد علمت بالادلة الشرعية كونه  
 المقصود من مقتضاة حصول الامتنان بالعبادة والنظر عليه غير علم لعدم الدليل  
 فاقبل البرائة عنه في هذا المقام لا تنكسر فيه بالاستشغال بالبرائة بالبرائة  
 ولما اتم

٢٥٩

ولما اتم الاول واذا وقع الخطا باللفظ بل من غير ان يعقب البيان كما في قوله  
 مثلا فقبل في المبرية لا يشترط في لزوم الامتنان بالامور المشكوك فيها  
 اليقينية وعدم حصول الامتنان الا بذلك ولو كان الامتنان من غير الضيق  
 لتأنيده بما ذكره وما بعد ظهوره على الوجه الذي اوردنا في الظاهر ان حاله  
 في جواز دفع المشكوك بالامر وعدم لزوم التمسك بالاستشغال بالبرائة حال  
 التي الاولى اذ قلنا انما يحصل بعد ما يحجب عن مراعاة حكم القطع كحكم الكلام  
 اذا اذ لم يزل معتبر على اعتبار شتم في تلك البرائة كما كان او جازا وعاد في تلك  
 باليقين الملتزم نظر الى الاشتغال بالبرائة والثاني نظر الى امالة البرائة من  
 الاول فيظهر وجهه مما ذكره عند احتضار الثاني في آخره وبما جاز في المناظر  
 تشخيص المبرية عند المحذور فان حصل لم يوجب المبرية في الزمان في ذلك  
 الثاني في حال امالة البرائة والايضا في ذلك المبرية تمسك بالاستشغال بالبرائة  
 ومما ذكره في ذلك الاقتران بين ما يتسك في الاشتغال بالبرائة وما يتسك  
 فيه باصالة البرائة وفساد نوم التدافع في كل الفهم حيث يتسك في الاشتغال  
 الثالث في باصالة البرائة مع ان مقتضى الاول لزوم الامتنان والثاني عدمه  
 وذلك لان من الامور المعيرة في التدافع فعدة الموردين في كل كذا  
 ومما يتسك فيه بالاستشغال باليقين هو ما اذ اطلق شتم غير عيون في الظاهر  
 الخلف بل يتردد بين امور محصورة كاذافات تساعد للفرار في التمسك  
 بين التدافع والثالثة والبرائة باجعية فانما يحجب عن ياق مثل صلوات  
 الا الاشتغال باليقين ثابت ولا يحصل البرائة الا بذلك وكذا الحال في

٢٥٨

الا انما في المشكوك في التواضع وهو اشغال لا يجوز ان يتسك في امثال  
 باصالة البرائة مع ان مقتضى الاول لا يجوز ان يتسك في امثال  
 بل لا يشترط في البرائة لا يحصل الا بالبرائة في الامور المشكوك فيها  
 لا يستعمل في المذكورة في الكتب المتداولة في الصدقة في اللغة للدعاء  
 في التشرع الا ان كان المعهود في الامور المعيرة في الامور وفي قوله  
 للقصص لا يخفى فكيف يدعي ان القول بالبرائة الاكثر والكل مع ان مقتضى  
 ذكره دعوى عكسية في الجواب عن ذلك في قوله في المبرية السالف لكن لا  
 فكيف في هذا الموضع عن غفلة الغافل فتقول ان هذا الكلام وان شاع في  
 لكنه ليس محمولا على ظاهره قطعا وكيف في ذلك قد عرفت ان مقتضى ما ذكره  
 للقصص في قوله من ان مقتضى في تلك المواضع ليدل على التواضع في قوله في  
 وشرعي بهما يحصل بما ذكره في التواضع ان الشايع جعل تلك الالفاظ اسما  
 كما هو محل النزاع على ان مقتضى ان نسبتها الى الامور المعيرة في الامور  
 البرائة من حق في الظاهر والعدوان وكذا في الوضوء في حقيقة الحال  
 جاز من الاقوال قال العلامة اعلى ايد مقامه في التواضع في الصدقة في الشرع  
 للبرائة في الصدقة في التواضع في الامور المعيرة في الامور المعيرة في  
 حيدل في قوله في التواضع في الامور المعيرة في الامور المعيرة في  
 والسجود والقيام والتسليم والادكار المعينة من التكبير والقرائة والتسبيح  
 قال في العالم كما يستعمل في الصدقة في الامور المعيرة في الامور المعيرة في  
 للدعاء وغيره ما ذكر من الاقوال نعم هو مكتوب في بعض الكتب في هذا ما

٢٥٩



على اذ كان او على الغفلة او على تعميم الاركان بحيث يشمل المعنى المصطلح عليه  
 وغيره او على القول بالاعمع تامل فيه فانفع الحال وارفع الاشكال  
 بمعونة الله تعالى

والمحدث اولاً وآخر  
 والمصلح على نية  
 الحائض والمدة  
 الطاهرة

على ما ذكر







